

لجنة حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية

طنجة (المغرب): 28 و 29 ماي 2016

توصيات

حول

"دور المرأة في التصدي للإرهاب
وتعزيز السلام في المنطقة الأورو-متوسطية"

رئيسة اللجنة: السيدة ليلي الشتاوي (تونس).

إنّ لجنة حقوق المرأة بالجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط:

1. تذكّر بالصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بـ "دور المرأة في التصدي للإرهاب وتعزيز السلام"، ومنها بالخصوص قرار مجلس الأمن رقم 1325 الصادر سنة 2000 بشأن "المرأة والسلام والأمن"، والاستراتيجية الإقليمية لجامعة الدول العربية الصادرة سنة 2012 بعنوان "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام"؛ والبيان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 19 سبتمبر 1981 المعتمد من طرف منظمة اليونسكو، وإعلان حقوق الإنسان في الإسلام المصادق عليه في القاهرة يوم 5 أوت 1990 من طرف منظمة المؤتمر الإسلامي؛
2. تؤكد أن الدول والمجتمع في حاجة اليوم إلى إجراءات دفاعية وقائية للتصدي إلى ظاهرة الإرهاب والتطرف والتجنيد في ظل الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة في المنطقة الأورو-متوسطية،
3. تلفت الانتباه إلى أنّ المرأة تشكّل خط الحماية الأول وتضطلع بدور حاسم كعامل من عوامل التغيير في مجال وضع وتنفيذ استراتيجيات الوقاية من الإرهاب ولا بدّ من تنمية قدراتها وتفعيل أدوارها للاستفادة أكثر من إمكانياتها خاصة في مجالات التربية وتنشئة الأجيال، وفي تقوية التماسك الأسري والاجتماعي وفي تنمية قيم التعايش والاعتدال والتفاهم والانفتاح والتسامح، وفي إرساء الأمن والسلام في المنطقة من خلال إنهاء كافة مصادر وأسباب عدم الاستقرار بما فيها الاحتلال الأجنبي مثلما عرّفته الأمم المتحدة (1)؛
4. تؤكد على زيادة مشاركة المرأة والمنظمات النسائية في الإجراءات والنشاطات الهادفة لصد انتهاكات حقوق المرأة في المنطقة الأورو-متوسطية وحمايتها من كافة أشكال العنف بما فيه العنف الذي مصدره الاحتلال الأجنبي مثلما عرّفته الأمم المتحدة، بهدف التصدي والقضاء على أحد مصادر الإرهاب وعدم الاستقرار في المنطقة (1)؛
5. تدعو إلى تكثيف الإحصائيات والبحوث والدراسات وإحداث هياكل البحث ورصد الآليات الموجودة وتبادل أفضل الممارسات بين الدول لفهم علاقة المرأة بالإرهاب والأدوار التي تضطلع بها كضحية ومشاركة نشيطة أو عامل تغيير لمقاومة التطرف؛ كما تدعو اللجنة إلى تكثيف الدراسات والبحوث حول وضع النساء تحت الاحتلال، وكيف يمكن تقديم المساعدة لهن،

6. تلقت الانتباه إلى أنّ الشحن النفسي والإيديولوجي والتعبئة والانتداب والتحضير للسفر إلى بؤر التوتر؛ يتم عبر الأنترنت ولا علاقة له بالدين الإسلامي. وتدعو إلى المزيد من التحليل الدقيقة والدراسات للكشف عن قنوات تجنيد الإرهابيين وتحديد الأدوات المناسبة للرد عليها؛
7. تدين بشدة تمويل التنظيمات الإرهابية وتطالب المجتمع الدولي بالتحقيق والمعاقبة على هذه الجريمة المنظمة وأن يعمل للتصدي لهذه التنظيمات وتتبعها للقضاء على الأسباب الجذرية للتطرف، وتدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز جميع مجالات مكافحة الإرهاب وفق مقاربة متعددة الجوانب بما في ذلك تطبيق إجراءات ضد تمويل الإرهاب؛
8. تحت حكومات البلدان الأعضاء في الجمعية على وضع استراتيجية أورو-متوسطية حول "دور المرأة في التصدي للإرهاب وتعزيز السلام"، ووضع خطط وطنية ناجعة للتصدي لهذه الظاهرة، وسنّ وتنفيذ النصوص القانونية المتصلة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين؛ وتطلب دعم من الحكومات لإطلاق شبكات للنساء اللاتي يرغبن في الانخراط في مكافحة الإرهاب وانخراط الشباب في المنظمات الإرهابية؛
9. تحت حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على المصادقة ورفع كافة التحفظات على اتفاقية سيداو مع احترام الخصوصيات الثقافية للدول، وتقترح التعاون في هذا الصدد؛ وتؤكد أن المساواة بين المرأة والرجل هي أداة أساسية لتمكين الشامل للمرأة في كل مستويات المجتمع، بما في ذلك المشاركة في صنع القرار السياسي، وفي منظمات حقوق المرأة وفي حركات المجتمع المدني وفي تعزيز السلام والحوار؛ ويجب تعزيز مشاركة النساء في مكافحة الإرهاب باعتباره مشكلة تهدد الإنسانية جمعاء؛
10. تؤكد أن تعزيز الأمن والسلام في المنطقة الأرومتوسطية يتطلب بذل كافة الجهود للقضاء على أسباب التوتر وعدم الاستقرار الناتج عن استمرار الاحتلال الأجنبي، مثلما عرّفته الأمم المتحدة، لأحد شعوب المنطقة (1)؛
11. تدعو إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة ومنع التحريض على العنف والتطرف في المناهج التربوية والاجتماعية وفي جميع الأديان في البلدان، والعمل على توعية المرأة بقدرتها الهامة والحيوية كعنصر تغيير لمواجهة العنف المتطرف على المستوى المحلي والوطني؛

12. تشدّد على أهمية تعزيز دور النساء في منظمات المجتمع المدني بما يجعلهن مساهمات بنفس الدرجة في إشاعة قيم التسامح والحوار والتعايش وبتّ الرسائل الإيجابية التي تدعو إلى السلام؛ بالنظر إلى جمعية نساء ضد العنف في شراكة مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان؛
13. تشير إلى أنّ الجماعات الإرهابية أصبحت تجنّد الأوروبيات المسلمات في أوروبا والمهجر اللاتي تعانين من أشكال متعددة من التمييز، وتطالب اللجنة بالتعامل دون تمييز مع الطالبات والعاملات والمرأة عموما القادمة من الضفة الجنوبية والتي تعثرت في الاندماج بسبب العنصرية والاقصاء؛ ينبغي على الحكومات أن تراقب وتحمي الفتيات والنساء لمنعهن من الالتحاق بصفوف الإرهابيين، كما ينبغي عليها وضع آليات للرصد والقيام بإجراءات ضد من وقع اختيارهم من النساء والرجال وظهرت لديهم بوادر للالتحاق بالتنظيمات الإرهابية؛
14. تدعو إلى ضرورة تكثيف الدعم المالي واللوجستي من طرف بلدان الاتحاد الأوروبي لفائدة بلدان جنوب المتوسط، وتؤكد على ضرورة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في الدراسة والمصادقة على المشاريع الجديدة للاتحاد من أجل المتوسط قصد تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتشريكها في تحمل المسؤولية وفي مراكز اتخاذ القرار، وتصور مشاريع مشتركة وملموسة على المستوى الأكاديمي والمهني لفائدة المرأة؛
15. تطالب بتشجيع المرأة على تقلد مواقع القرار في جميع المستويات المحلية والجهوية والتشريعية والحكومية لرسم سياسة أفقية وعمودية تسمح بإيجاد الآليات والوسائل لتطبيق البرامج والمشاريع التنموية التي تمكّن المرأة المستهدفة بالفكر الإرهابي من تحصين نفسها ماديا ونفسيا ومعنويا، وأن تصبح قادرة على التعايش في إطار التسامح داخل بلدان الاتحاد من أجل المتوسط.

(1) تحفظ السيدة Maria Teresa GIMENEZ BARBAT على الفقرات 3 و4 و10.

تقرير الأنشطة خلال دورة 2015 / 2016

خلال دورة 2015 / 2016 عقدت لجنة حقوق المرأة بالجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط اجتماعا بمدينة الرباط يوم 1 أفريل 2016، ونظرت بالخصوص في النقاط التالية:

- تبادل وجهات النظر حول موضوع "دور المرأة في التصدي للإرهاب وتعزيز السلام في المنطقة الأورو-متوسطية".
 - مناقشة البند القار المتعلق بـ "وضعية المرأة أثناء النزاعات المسلحة".
 - مناقشة البند القار المتعلق بـ "المرأة والهجرة".
- وقرّرت اللجنة تكوين فريقين بحث واتصال يتألف كل واحد من أربعة أعضاء باعتماد التناسف بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط.

الفريق الأول مكلف بمتابعة موضوع "وضعية المرأة أثناء النزاعات المسلحة"، ويتألف من:

- السيدة فتيحة بقال، عضو مجلس النواب المغربي.
 - السيدة منية إبراهيم، عضو مجلس نواب الشعب التونسي.
 - السيدة Maria Mussini، عضو مجلس الشيوخ الإيطالي.
 - السيدة Claudia Dall'Agnol، عضو مجلس النواب اللكسمبورغي.
- والفريق الثاني مكلف بمتابعة موضوع "المرأة والهجرة"، ويتألف من:
- السيدة عقيلة حشيشي، نائبة رئيسة اللجنة من الجزائر.
 - السيدة حمديه القويدر، عضو البرلمان الأردني.
 - السيد Miguel VIEGAS، عضو البرلمان الأوروبي.
 - عضو من الضفة الشمالية سيتم تعيينه في الإبان.

وسيتولى كل فريق إعداد تقرير في الغرض لعرضه على اللجنة خلال اجتماعاتها القادمة.